التنمية المستدامة واثرها على البيئة
(دراسة تحليلية)

د.موسى عيسى حارن أحمد

أستاذ مساعد -كلية الاقتصاد-جامعة الضعين

مستخلص:

التنمية المستدامة تعني ضرورة مقابلة حاجات الافراد من الحاضر دون المساس بحقوق الاجيال القادمة,وعدم قدرتها على مقابلة حاجاتها من السلع والخدمات, فهذا الامر يستثني الاستدامة,وهي مقدرة النظم البيئية على التعاون والصمود في وجه المتغيرات الناتجة عن الاستخدام الجائر للموارد الاقتصادية باحدث اساليب التكنلوجيا، فاضحت مهددا للبيئة والتنمية المستدامة, وشكلت هاجسا اقتصاديا وبيئيا ، فكانت اهمية هذه الدراسة والغرض منها لفت النظر لظاهرة الاحتباس الحراري وارتباطها الوثيق بالبيئة والموارد الطبيعية في موضوع لم يتناوله الباحثون من قبل, لان البيئة والتنمية المستدامة لاينفكان عن بعضهما البعض, فقد انعقد اول مؤتمر للبيئة والتنمية المستدامة في العام 1992 بمدينة ريو دي جانيرو ثم تلاه مؤتمر جوهانسبرج عام 2002 ومؤتمر كوبنهاجن عام2009 وتناولت جميعها تاثيرات عوامل البيئة على التنمية المستدامة, فكان الهدف من هذه الدراسة تحقيق البعد الاستراتيجي والامني للوصول الى تنمية مستدامة مع عدالة توزيع الدخل القومي وتحسين مستوى معيشة الفرد ومحاربة الفقر, كما توصي الدراسة في طياتها الاهتمام بالدراسات السابقة في مجال البيئة والتنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، البيئة، الفرد، الدخل القومي.

Sustainable development and its impact on the environment (An analytical study)

Dr. Musa Issa Harin Ahmed

Abstract:

Sustainable development means the necessity of meeting the needs of individuals from the present without compromising the rights of future generations and their inability to meet their needs of goods and services ,this excludes sustainability ,which is the ability to ecosystems to cooperate and withstand the changes resulting from the overuse of economic resources using the latest technology it has become a threat to the environment and sustainable development and constituted an economic and environmental concern, the importance of this study and its purpose was to draw attention to phenomenon of global warming and its close connection with environment and natural resources in a topic that researchers had not previously addressed, because the environment and sustainable development are inseparable from each other , the first conference on environment and sustainable development was held in 1992 in Rio de Janeiro , followed by the Johannesburg conference in 2002 and the Copenhagen conference in 2009 all of which dealt with effects of environmental factors on sustainable development ,the aim of this study was to achieve the strategic and security dimension to reach sustainable development with affair distribution of national income ,improve the standard of living of the individual and fight poverty .the study also recommends paying attention to previous studies in the field of environment and sustainable development.

key words: Sustainable ,development , environment ,the individual ,national, income

المقدمة:

كانت التنمية ترتكز علي الجانب الكمي للنمو الإقتصادي في خمسينيات القرن الماضي ثم تطور المفهوم في السبعينات ليشمل الجانب النوعي الذي يتمثل في توزيع الدخل القومي ثم ظهر مفهوم التنمية المستقلة ومفهوم التنمية البشرية التي تهدف إلي إسعاد البشر وتشمل التنمية بأوسع معانيها وأخيراً ظهر مفهوم التنمية المستدامة أو المتواصلة وذلك في مؤتمر جوهانسبيرج في العام 2002م وقد قامت هذه التسمية علي أسس إقتصادية ودينية وإجتماعية حيث ترتبط بتحسين مستوي معيشة الفرد ومحاربة الفقر وتحقيق تنمية مستدامة, حيث تنبع اهمية هذه

الدراسة والغرض منها تحقيق تنمية مستدامة و الحفاظ على موارد البيئة , ولما ان اهداف الدراسة الوصول الى تنمية مستدامة من خلال مقاييس ومؤشرات البعد التنموي التقليدية, فقد

تطورت هذه المؤشرات لتأخذ عدة مقاييس هي المقياس التقليدي للتنمية و الذي يعتمد علي إجمالي الناتج القومي (GNP) وإجمالي الناتج المحلي (GDP) وهناك مؤشرات مشتقة هي متوسط دخل الفرد (GNI) أو معدل النمو الإقتصادي وهذه المقاييس تعتبر ولا تعبر بصورة كافية عن الرفاهية الإقتصادية حيث أن الرفاهية الإقتصادية لا تعتمد علي عوامل مادية فقط حيث تعتمد علي طريقة توزيع الدخل القومي ومكونات الدخل القومي بجانب العوامل المادية ,إذاً ما هو المؤشر الحقيقي لنجاح عملية التنمية الإقتصادية ؟ للإجابة علي هذا السؤال نصل الى النتائج التي يمكن أن نقول أن عملية التنمية تقاس بالتخفيف من حدة الفقر إعتماداً علي الآتي :

- حدوث زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي (النمو الإقتصادي) .
- التحسين المستمر في توزيع الدخل القومي لصالح الطبقة العاملة .

أهمية الدراسة:

جاء ت اهمية الدراسة على ضؤ الاهتمام العالمي والاقليمي والمحلي بمشكلات البيئة والتنمية المستدامة وذلك على النحو التالي:

1. عدم تناول الباحثين لموضوع الدراسة من قبل.
2. تلفت الدراسة النظر لظاهرة الاحتباس الحراري ومالها من ارتباط وثيق بالموارد الطبيعية وسائر الكائنات الحية.
3. كيفية ايجاد بديل للوقود الاحفوري.
4. المحافظة على الموارد الطبيعية لتحقيق تنمية مستدامة .

أهداف الدراسة:

1. تحقيق البعد الاقتصادي والتنموي والوصول الى تنمية مستدامة لن يأتي الامن خلال المحافظة على البيئة.
2. تحقيق البعد الاستراتيجي والامني والوصول الى تنمية مستدامة والمحافظة على حقوق الاجيال القادمة.

منهج الدراسة:

تعد هذه الورقة دراسة وصفية تحليلية تهتم بدراسة المتغيرات التي تسهم في تحقيق تنمية مستدامة وتحمل في طياتها الاهتمام بالدراسات السابقة في مجال التنمية والنمو وتعتمد على المنهج الوصفي التحليلي.

الرأي المحلي الناقد والمطلب للتنمية:

أدي ظهور الرأي المحلي المتبصر والناقد والمطالب بالتنمية أدي إلي جدل واسع بين الإقتصاديين للتحاور حول تحسين مستويات المعيشة فالطلب الآن ملح في كل دول العالم علي مختلف أنواع الخدمات الإجتماعية – وقد يقف المرء مندهشاً أمام هذه الصحوة الملفتة للشعوب وخاصة في أفريقيا مما يحدث جدلاً لكنا نري أن هذه الثورات سببها

التباين غير المبرر وغير المنطقي في مستويات المعيشة والذي أفرزته قنوات الإتصال بين جميع دول العالم وأصبح سكان العالم كقرية واحدة فلابد أن يتغير الإعتقاد التقليدي للدولة ليحل محلة مفهوماً معاصراً يواكب تطلعات الشعوب ويسعي لتحسين إقتصادياتها التنموية ويخدم مصالحها الإجتماعية والسياسية والبيئية ([1])

التخطيط التنموي والتنمية المستدامة:

تعريف:- هو استخدام الموارد المتاحة باسلوب رشيد يحقق اقصى عائد ممكن مع اقل قدر من ضياع هذه الموارد- او هو السياسات التي تتبناها الدولة اوتتخذها لتحقيق اهداف معينة خلال فترة زمنية محددة([2])

أركان التخطيط التنموي:

1. وجود غايات واضحة للتنمية
2. رسم اهداف تاخذ عادة الشكل الكمي للتنمية
3. تحديد بعد زمني يقاس بمداه تحقيق الاهداف
4. اختيار مجموعة السياسات الواجبة لتحقيق اهداف التنمية
5. تصديق الجهات المسؤلة على الخطة لتخرج من حيز الدراسة الى حيز التنفيذ
6. التزام كافة الاجهزة بالعمل على انجاح الخطة([3])

الفرق بين التخطيط والتنبؤ:

كل منهما عملية مستقبلية وعادة التنبؤ يسبق التخطيط -فالتنبؤ عملية استاتيكية اما التخطيط عملية ديناميكية وكل منهما يستخدم علم الرياضيات

أهداف التخطيط التنموي:

1،زيادة الدخل الحقيقي للفرد عن طريق زيادة الناتج القومي

2،توفير فرص عمل-زيادة استخدام قوة العمل

3،تطوير هيكل البناء الاقتصادي وتنويع الانتاج

4،تطوير خبرات ومهارات عنصر العمل-المورد البشري

الأهداف الاجتماعية للتخطيط التنموي:

1،التقليل من التفاوت في الدخل

2،زيادة فرص التعليم والعمل على رفع مستواه

3،تحسين الاوضاع الصحية وقائيا وعلاجيا

4،تطوير وسائل الثقافة ووسلئل الترفيه

الموازين التخطيطية:

هي عبارة عن موازين تكون في شكل دائن ومدين اوفي شكل موارد واستخدامات وهي تقوم بتصوير الموارد التي يمتلكها المجتمع مالية او بشرية أو طبيعية وتنقسم الى ثلاثة انواع:

1. الموازين السلعية وهي موازين تختص بالسلع الاستراتيجية.
2. الموازين القيمية ولها اربعة اقسام

أ، ميزان الناتج القومي الاجمالي
ب،ميزان الدخل الفردي.
ج،ميزان الاستثمار .
د، ميزان النقد الاجنبي

3. ميزان القوى العاملة وهو من اهم الموازين وعن طريق هذا الميزان يتحقق العرض والطلب على القوى العاملة ويقوم بتوفيراحتياجات الانشطة الاقتصادية

التنمية المستدامة: ([4])

كلمة التنمية المستدامة تعني ضرورة مقابلة حاجات الأفراد من الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة علي مقابلة حاجاتها من السلع والخدمات وهذا الأمر يستثني الإستدامة وهي مقدرة النظم البيئية علي التعاون والصمود في وجه المتغيرات الناتجة عن الإستخدام الجائر للموارد الطبيعية وهذا المفهوم تأسس علي مفاهيم إقتصادية وبيئية وإجتماعية لأن التنمية والبيئة لا ينفكان عن بعضهما البعض وقد إنعقد مؤتمر التنمية والبيئة بمدينة ريودي جانيرو في العام 1992م ثم تبلورت هذه المفاهيم في العام 2002م بمدينة جوهانسبيرج وتم التوصل إلي إمكانية تحقيق تنمية مستدامة وبيئة نظيفة .([5])

خطوات التنمية المستدامة وأهدافها وأبعادها :

أولاً : خطوات التنمية المستدامة :

أولى خطوات التنمية المستدامة هو ضرورة إستحداث تكنولوجيا نظيفة لا تدمر البيئة ولا تستحدث بدائل للموارد الثابتة أي منع الإستقلال الجائر للتكنولوجيا مما يساهم في تدمير البيئة حيث تتضح من حولنا ملامح الإستخدام الجائر والمضر للتكنولوجيا كالهاتف النقال وعوادم السيارات والمبيدات الحشرية ، وكان أثر هذا علي البيئة مضراً ومكلفاً حيث ساهم في تلوث الهواء ومياه الأنهار والبحار والإضرار بالنبات في شكل تساقط الأمطار الحمضية واتساع الفجوة من طبقة الأوزون والتي غيرت كثيراً في مناخ الكرة الارضيه فزيادة حرارة الشمس أضرت بالحيوان والنبات وأظهرت الدراسات أن هناك أكثر من خمسون نوع من أنواع النبات سيختفي نهائياً إضافة إلي خمسون نوعاً آخر من الحيوانات ايضاً سيختفي ايضاً اضر هذا التلوث في البيئة في مياه البحار والأنهار ونعلم أن كثيرا من الدول تعتمد في غذاءها علي البحار أي علي الأسماك ولمحاربة هذا التلوث لابد من استخدام تكنولوجيا نظيفة بغرض الحفاظ علي البيئة والحفاظ علي مستقبل الأجيال القادمة وحقوقهم ' فقد قامت دراسات جادة في هذا الشأن بغرض استخدام غاز الإثينول وهو من مستخرجات قصب السكر وهو من استخدامات التكنولوجيا النظيفة التي لا تضر بالبيئة إضافة إلي الاستفادة من الطاقة الشمسية وطاقة الهواء والماء . ([6])

تجنب اختيار المشروعات التي تقضي علي البيئة : معلوم أن التكنولوجيا المتقدمة ساهمت كثيراً في زيادة الناتج القومي لكثير من البلدان إلا انه وقياساً بما ينعكس منها من مضار لابد من اختيار مشروعات تستخدم التكنولوجيا النظيفة حتي تساهم هذه المشروعات في التنمية المستدامة

فان أكياس النايلون والتي نستخدمها يومياً ضارة بالبيئة وضارة بالحيوان والإنسان لان هذه الأكياس إذا ما دفنت علي الأرض أتلفت النبات وإذا ما تركت علي سطح الأرض تركت آثاراً مدمرة علي البيئة إذا تناولها الحيوان مع العلف ساعدت علي موته في الحال وكان بالإمكان تفادي ذلك بعمل أكياس ورقية فمشرع مثل هذا يجب أن يوقف أو تفرض علية ضرائب كبيرة لمحاربة مثل هذه المشروعات الخاصة بصناعة أكياس البلاستيك والنايلون ولا يستثني البشر بأي حال من الأحوال في الإسهام بالقدر - الكبير في تدمير البيئة سواءً تصنيع الأسلحة الجرثومية أواسلحة ما يسمي بالدمار الشامل التي تحتوي علي اليورانيوم المنضب كذلك مخلفات المستشفيات من الأدوية التي أصبحت نافذه والإشعاعات اليومية من الهاتف النقال والصور الكربونية التي تحدث في كل يوم وكل ساعه من عوادم السيارات ومواقع إنتاج وتفريغ البترول والغاز وما يلازم ذلك من استخدام سيئ وجائر لمثل هذه التكنولوجيا ومعلوم أن الدول الصناعية الكبرى تساهم بالقسط الكبير في تدمير البيئة ومن خلا ل المؤتمرات التي عقدت حول التنمية و البيئة في العام 1992م بمدينة ريودي جانيرو وآخرها مؤتمر كوبن هاجن في العام 2009م والتي كانت محضورة ونوقشت فيها أوراق عمل مهمة تتلخص في البيئة والمناخ والتنمية المستدامة ويري الباحثون أن هناك مهددات خطيرة قد تحدث على مستوي العالم إذا لم يتوقف هذا التدمير المستمر لموارد البيئة وقدمت دراسات حول هذا الموضوع تشير إلي أن ذوبان الجليد في قرين لادن يهدد بزيادة مياه الأنهار والبحار مما قد يؤدي باختفاء مدن وجزر بحالها وكذلك يساهم في كمية الأمطار التي تسقط علي الأرض فتؤدي إلي فيضانات وسيول وهذا ما نشهده اليوم في باكستان وبنغلاديش وعدد كبير من دول آسيا كما أكدت هذه الدراسات أن الجفاف سيضرب بعض أجزاء الكرة الأرضية سيؤثر في إفريقيا وخاصة في السودان علي ولاية كرد فان . إذاً ونحن الآن نتناول هذه الدراسة باستفاضة بأننا جزء من المنظومة العالمية التي تتأثر سلباً وإيجاباً بالتغيرات المناخية ولنا أن ندلو بدلونا في هذه الدراسة :

ب،تجنب الانظمة التي تؤدي الى تبديد الموارد:

الاهتمام بالتنمية البشرية التي تضمن وجود عنصر بشري قادر علي تحقيق استمرارية التنمية .

أ. أهداف التنمية المستدامة :

1. تهدف التنمية المستدامة علي الحفاظ علي موارد البيئة المتجددة والثابتة والمتناقصة وعدم إجراء أي تغيرات فيها يعرض احتياجات الأجيال في المستقبل للخطر مع الحفاظ علي احتياجات الأجيال الحاضرة .
2. التقليل من الفقر المطلق
3. الوصول إلي عدالة مقبولة ومنطقية فيما يختص بتوزيع الدخل السنوي بغرض توفير الرفاهية لكل أفراد المجتمع .
4. الحفاظ علي البيئة من التدهور وحمايتها وتحقيق التوازن المستمر بين البيئة وحاجات الأفراد ([7])

ب. الأبعاد الإستراتيجية للتنمية المستدامة [8]

1- البعد البيئي :

وهو قضية الحفاظ علي البيئة والحيلولة دون تدهورها مما يؤدي إلي عدم التوازن بين البيئة والحاجات الاساسية وعلي ذلك يجب تطوير البيئة وتحسينها وهذا الأمر يترتب علية الآتي :

أولاً : اختيار التكنولوجيا المناسبة وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد وهذا يترتب عليه اختيار تكنولوجيا نظيفة نستطيع استخدامها مكان التكنولوجيا التي تحدث التلوث والتي تضر بالبيئة مما ينعكس سلباً علي الموارد وهذا بدورة ينعكس علي الحياة الاقتصادية والاجتماعية للأفراد وعلي ضوء هذا فأن الدراسات التي أظهرت أن التغير المناخي وهو سببه التكنولوجيا الملوثة فإن استخدامنا للتكنولوجيا النظيفة يحمي أيضاً الغلاف الجوي ويحد من التأثير المستمر للتلوث مما يجدر الإشارة إليه هو أن هناك دراسة مقدمة من البروفسور موسي تبن عبده أظهرت أن الحيوانات وخاصة قطعان الماشية تتأثر تأثيراً مباشر بهذا التلوث وإنعكاساته حيث أظهرت الدراسة أن الماشية تمتنع عن الأكل من الساعة الحادية عشر صباحاً وحتى الثالثة مساء نتيجة لإزدياد درجة الحرارة وهذا يؤثر في صحة القطيع وهو أحد الموارد الإقتصادية المهمة في بلادنا السودان وهذا التوقف عن الأكل ينعكس علي صحة الحيوان ويصبح غير مفيد في جانب اللحم واللبن وكذلك أظهرت الدراسة أن النباتات تتأثر بحرارة الشمس وتذبل بسرعة وتموت وهذا أيضاً له الأثر المباشر علي صحة القطيع ، وعلية فإن معظم الدراسات التي اقترحت بدائل وجدت كل الترحيب خاصة الدراسات التي قدمت في مجال البيئة والمناخ والتنمية في المؤتمرات التي عقدت للبيئة والمناخ والتنمية في كل من ريودي جانيرو و جوهانسبيرج و كوبنهاجن .([9])

2. البعد الإقتصادي : ويركز البعد الإقتصادي علي : [10]

أولاً : تحقيق الكفاءة الإقتصادية ، ونقصد بذلك الإستخدام الأمثل للموارد إقتصادياً وفنياً ، وهذا يعني توفر الكادر البشري وتوفر التنظيم ورأس المال إلي جانب الخبرة الفنية والعمالة المدربة وتوفر الأسواق و البنيات التحتية علي ضوء هذا تتحقق الكفاءة الإقتصادية .

ثانياً : التخطيط من أجل تجديد الموارد الإقتصادية والطبيعية وهذا يأتي بالآتي : زيادة الموارد الإقتصادية وتعددها سواء كانت زراعية أو صناعية تحقق البعد الإقتصادي للتنمية وكذلك الموارد الطبيعية المتجددة والمتمثلة في الماء والهواء وضوء الشمس يجب المحافظة عليها في ضوء تطبيق هذه الأبعاد الإقتصادية حتى لا تتأثر بعوامل الصناعة من جراء استخدامنا للتكنولوجيا المتطورة أو المتقدمة .

ثالثاً : تقييم الموارد المتاحة : يحقق لنا هذا التقييم أحد الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة أو التنمية الإقتصادية لأنة وعلي ضوء هذا التقييم يمكن الإستمرار في المشروع الإقتصادي أو عدمه من حيث توفر الموارد ومن حيث استخدامها أو إستمرارينها ومن حيث تجددها أو تناقصها .

رابعاً : ضرورة العمل علي منع المؤثرات الخارجية وهي عبارة عن أعمال أو أفعال يتسبب بها

طرف نتيجة لأفعال أطراف أخري ومن الصور التي تضمن سلامة البيئة هي فرض الضرائب علي مثل هكذا مشروعات كصناعة أكياس النايلون أفعال يقوم بها طرف فتتسبب في أضرار لطرف آخر أو أطراف أخري فتموت الحيوانات أو الإنسان نتيجة لتناول هذا الكيس أو تتلف التربة أو يهدد المرعي من جراء هذه الصناعة . [11]

3. البعد الإجتماعي : [12]

يركز هذا البعد علي تنمية الموارد البشرية من خلال رفع مستوي المعيشة ، توفر خدمات التعليم والصحة والخدمات الإجتماعية الأخرى والمسكن الصحي وتوفير أكبر قدر من الحريات فرص المشاركة في التنمية وتحقيق العدالة الإجتماعية وتقليل التفاوت في مستويات الدخل أو مستوي المعيشة .

4. البعد السياسي:

ولا تقفل إستراتيجية التنمية المستدامة هذا البعد حيث نري أنه يجب أن يقوم علي أسس هي أسلوب الحكم الراشد وتحقيق الإرادة السياسية وتوفير الأمن البيئي وخلق الإطمئنان للعمل والإنتاج .

5.أهم عناصر النجاح لتحقيق تنمية مستدامة([13]):

هناك خطوات مهمة اتبعتهاالدول المتقدمة ساعدت في تحقيق معدلات تنموية عالية وكان لابد من دراستها ونقلها للدول النامية وهي تصنيف الدول الى مجموعات عن طريق البنك الدولي والامم المتحدة.

أولا: تصنيف لبنك الدولي

ويعمل هذا التصنيف بمعيار متوسط دخل الفرد الحقيقي وفيه تقسم الدول الى تلات مجموعات.

أ. مجموعة الدول ذات الاقتصاديات ذات الدخل المنخفض ولا يتعدى متوسط دخل الفرد 610 دولار في السنة وتضم 49 دولة ادناها دولة موزمبيق حيث لايتعدى دخل الفرد فيها 80 دولار في السنة.

ب. مجموعة الدول ذات الاقتصاديات ذات الدخل المتوسط ويزيد دخل الفرد فيها عن 610 دولار ويقل عن 620 دولار في السنة وعددها107 دولة وهي مصر والجزائر سوريا والاردن اي مجموعة الدول النامية.

ج. مجموعة الدول ذات الاقتصاديات ذات الدخل المرتفع ويزيد دخل الفرد فيها عن 620 دولار في السنة وعددها 26 دولة وهي مجموعة الدول الصناعية مثل الولايات المتحدة واليابان وكندا واسرائيل وكوريا والصين.([14])

ثانيا: تصنيف الامم المتحدة:

وتستخدم الامم المتحدة معيارا اخر وهو معيار مقياس مؤشر التنمية البشرية لقياس المستوى الصحي والتعليمي للوصول الى متوسط الدخل الحقيقي وينحصر بين الصفر وواحد صحيح وبهذا المعيار تقسم الدول الى ثلاث مجموعات هي.

أ. مجموعة الدول ذات التنمية البشرية والمرتفعة وتنحصر بين 0,8 -1 صحيح ويبلغ عددها 64 دولة ومنها كندا ويبلغ المؤشر بها 0,96

ب. مجموعة الدول ذات الاتنمية البشرية المتوسطة 0,5—0,796وتضم 66 دولة منها ماليزيا

ج. مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة وعددها 45 دولة ويقل المؤشر فيها عن 0,5ومنها السودان وموزمبيق.

ثالثا: التحليل القياسي:

وذلك عن طريق التنبؤ في الظواهر الاقتصادية عن طريق استخدام النماذج القياسية ويعتمد هذا على هيكل التجارة الخارجية بالنظر الى الصادرات والواردات وفيه قسمت الدول الى اربع مجموعات.

أ. مجموعة الدول المتخصصة في المنتجات الاولية تضم الدول الغنية بالمعادن وهي فنزويلا وايران ويوغندا وتنزانيا.

ب. مجموعة الدول المتوازنة في التجارة الخارجية والناتج القومي وهي تايلاند وسوريا وبيرو وتشيلي .

ج. مجموعة الدول المتخصصة في البدائل والواردات وتشمل الدول ذات النسبة السكانية العالية وبها اسواق محلية كبيرة ورائجة وتضم الهند والصين وكولمبيا والارجنتين.

د. مجموعة الدول الموجهه للصناعة وهي مصر وسنغافورة وكوبا .

رابعا: التحليل التاريخي:

ويعتمد على دراسة الخبرات التاريخية المقارنه ويصنف الدول الى ثلاث مجموعات هي

أ. النوع الافريقي وتمثله كينيا وهي دولة غنية بمواردها الطبيعية وهي اكبر منتج للشاي والبن.

ب. النوع اللاتيني وتمثله المكسيك وهي دولة غنية بمواردها الطبيعية والبشرية وتعتمد على البترول زائدا راس المال الاجنبي.

ج. الشرق الاوسط وتمثله تايوان وتعتمد على الصادرات الصناعية ولعب الاطفال.[15]

خامسا: التحليل الوصفي والاحصائي والتحليلي:[16]

ويعتمد كثيرا في جمع البيانات عن الدول النامية والمتخلفة في التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة وتصنف فيه الدول الى مجموعتين هما.

أ. دول متقدمة ونسبة الصناعات التحويلية بها تزيد عن 20 % من اجمالي الدخل القومي ويرتفع فيها معدل الادخار ومعدل الاستثمار والتوزيع العادل للدخل القومي هي الدول المتقدمة صناعيا.

ب. مجموعة الدول النامية والمتخلفة في التنمية وتعد نسبة الصناعات التحويلية بها اقل من20 % بجانب تدني معدل الادخار والاستثمار وسؤ توزيع الدخل وعدم عدالة توزيع الدخل القومي[17]

الخاتمة:

إن تحقيق الاستقلال الامثل للموارد بغرض الوصول الى تنمية مستدامة يترتب عليه اختيار تكنلوجيا نظيفة لتحل محل تلك التي تحدث التلوث وتضر بالبيئة وكائناتها من انسان وحيوان ونبات وتؤثر على المناخ. و الكثير من الدراسات قد اثبتت ان التغيرات المناخية سببها الاحتباس الحراري والذي يتأتى من الاستخدام الجائر وغير الرشيد لموارد البيئة مما احدث ثقبا في طبقة الاوزون0 فازادادت حرارة الارض فاحدث ذلك رعبا عالميا وسبب المخاطر على حياة الكائنات الحية مما جعل جميع الدول ومنظماتها وهيئاتها تتجة لايجاد حل لهذه الظاهرة0 وكذلك ايجاد بديل للوقود الاحفوري ومشتقاتة والعمل على ايجاد تكنولجيا نظيفة والمحافظة على حقوق الاجيال القادمة بتحقيق تنمية مستدامة0

النتائج :

من خلال الدراسة المقدمة توصل الباحث الى النتائج التالية:

1. حدوث زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي نصل من خلاله لتحقيق تنمية مستدامة .
2. توفير الحاجات الاساسية من ماكل وملبس ومشرب نحقق تنمية مستدامة.
3. تحرير الانسان من الفقر والجهل يحقق تنمية مستدامة.
4. احداث تغييرات هيكلية في بنية المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسبية.
5. التحسن المستمر في توزيع الدخل القومي لصالح الفرد وتوفير فرص العمل.

التوصيات:

1. الحفاظ على موارد البيئة المتجددة والمتناقصة وعدم اجراء اي تغييرات او تعديلات عليها بغرض المحافظة على حقوق الاجيال القادمة.
2. العمل على ايجاد مصادر طاقة نظيفة لاتضر بالبيئة وتساعد على استغلال الموارد (غاز الاثينول) مثلاً.
3. الوصول الى عدالة منطقية ومقبولة بخصوص الاستقلال الامثل لموارد البيئة و توزيع الدخل للتقليل من الفقر المطلق.
4. المحافظة على البيئة من التدهور وحمياتها من الاستخدام الجائر وتحقيق توازن مستمر بين البيئة وحاجات الافراد بغرض تحقيق تنمية مستدامة وعدم اهدار موارد البيئة.

الهوامش:

(1) ريتشاد موسيجريف،بيجي موسيجريف, المالية العامة بين النظرية والتطبيق ترجمة د.محمد السباقي,مطبعة دار المريخ 1992 ص466

(2) د.محمود يونس,مداخل الى الموارد واقتصادياتها,الاسكندرية الدار الجامعية للنشر 1993

(3) د.محمد مندور ,مقدمة في اقتصاديات الموارد,دار النهضة للطباعة والنشر 1975

(4) عدنان سليمان العيسوي،نقل الخطاب التنموي من التنميةالاقتصادية الى التنمية المستدامة،يونيو 1997مجلة دمشق الجامعية

(5) عدنان العيسوي، مصدر سابق

(6) عدنان سليمان ،قضايا التنمية والبيئة،دار النهضة للنشر،مصر،1997

(7) د.موسى عيسى،رسالة ماجستير غير منشورة،تقويم تجربة مشروعات التنمية،ص122

(8) د موسى عيسى حارن،رسالة دكتوراة غير منشورة بعنوان السياسات الاقتصادية البيئية واثرها على الموارد الاقتصاية ،2011 ص56

(9) دموسى حارن ، مصدر سابق

(10) عدنان العيسوي،قضايا التنمية والبيئة،مصر،1997

(11) عدنان العيسوي،قضايا التنمية والبيئة،مصر 1997

(12) موسى عيسى حارن مصدر سابق

(13) دعطا البطحاني، السياسات الاقتصادية البديلة،ورقة عمل ، الخرطوم 2005

(14) قاسم الدجيلي،الاقتصاد الكليالنظرية والتحليل،مالطا،1998

(15) عدنان العيسوي،مصدر سبق ذكره

(16) قاسم الدجيلي،عبد العاطي الفرجاني، الاقتصاد الكلي النظرية والتحليل،1998ص133

(17) قاسم الدجيلي، مصدر سابق.

المصادر والمراجع:

(1) عدنان سليمان العيسوي، مقدمة في اقتصاديلت الموارد، مصر دار النهضة 1997م.

(2) محمد ابراهيم منصور،اقتصاديات التنمية،المملكة العربية السعودية 1995م.

(3) عبد الوهاب عثمان،منهجية الاصلاح الاقتصادي،مطابع السودان للعملة، 1995 م.

(4) إبراهيم عبد المنعم صباحي،الابعاد الاقتصادية والاجتماعية للتنمية، الخرطوم 1995م.

(5) محمود يونس، مداخل الى الموارد واقتصادياتها، جامعة الاسكندرية، الدار الجامعية للطباعة والنشر 1993 م.

(6) موسى عيسى حارن، السياسات الاقتصادية البيئية واثرها على الموارد الاقتصادية، رسالة دكتوراه غير منشورة 2011 م.

(7) عمر عبد السلام،اقتصاديات السوق والتنمية البديلة،الخرطوم اغسطس 2006 م.

(8) قاسم عبد الرضا الدجيلي، عبد العاطي الفرجاني ، الاقتصاد الكلي النظرية والتطبيق1998 م.

(9) محمد عبد العزيز عجيمة، التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الاسكندرية 1999م.

(10) عبد المنعم صباح، الابعاد الاقتصادية والاجتماعية للتنمية، الخرطوم 1995م.

البحوث واوراق العمل:

(1) عطا البطحاني، ورقة عمل عن السياسات الاقتصادية البديلة 2005 م.

(2) محمد الحسن حامد،ورقة بحثية عن دور المشاركة الشعبية في التنمية2010م.

(3) تجاني محمد حسن، ورقة بحثية بعنوان البيئة والموارد الطبيعية 2009م.

(4) محمد الملك، ورقة عمل بعنوان الاصلاح الاقتصادي 1999م.

(5) ايدام عبد الرحمن ورقة عمل بعنوان التنمية المستدامة 2006م.

(6) عثمان يوسف ابراهيم ورقة عمل عن التخطيط التنموي 1998م.